

أثر جودة المعلومات المالية على قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر
- دراسة عينة من المهنيين بالشركات الناشطة في ولاية سكيكدة -

ناصر بوصبع¹، نور الدين زعبيط²

¹ جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي (الجزائر)، nourreddine_zuibet@yahoo.fr

² جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي (الجزائر)، bousba.nasser@univ-oeb.dz

**The impact of the financial information quality on the foreign indirect investment decision
- Study of a sample of professionals in companies operating in Skikda -**

Nasser BOUSBA¹, Nourreddine ZAIBET²

Larbi ben MEHIDI University- Oum El Bouaghi(Algeria) ¹ Larbi ben MEHIDI University- Oum El Bouaghi(Algeria)²

تاريخ الاستلام: 2024/10/10 ؛ تاريخ القبول: 2024/11/30 ؛ تاريخ النشر: 2024/12/16

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار أثر جودة المعلومة المالية التي تتضمنها القوائم المالية للشركات المدرجة على قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر في البيئة الجزائرية. وقد اعتمدنا في ذلك على أداة الاستبيان، من خلال تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة المكونة من المهنيين المحاسبين والماليين في مجموعة من الشركات الاقتصادية والبنوك الخاصة وشركات التأمين. وقد استخدمنا البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS V-20. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: يؤثر محتوى وجودة المعلومات المالية الواردة في التقارير والقوائم المالية على قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر، حيث تساهم المعلومات المالية الجيدة في الرفع من فعالية قرارات المستثمر الأجنبي غير المباشر عند المفاضلة بين البدائل المتاحة. الكلمات المفتاح: المعلومة المالية ؛ جودة المعلومة المالية ؛ الاستثمار الأجنبي ؛ الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

تصنيف JEL : F230 ؛ M410

Abstract :

This study aims to show the impact of the quality of financial information included in the financial statements of listed companies on the decision Foreign indirect investment in the Algerian environment. We relied on the performance of the questionnaire, through analysis

The answers of the study sample members, consisting of accounting and financial professionals in a group of economic companies, private banks and insurance companies. We used the Statistical Program for Social Sciences SPSS V-20.

The study reached a set of results, the most important of which are: The content and quality of financial information contained in reports and financial statements affect the decision of indirect foreign investment, as good financial information contributes to increasing the effectiveness of the decisions of the indirect foreign investor when comparing between available alternative.

Keywords: Financial information, quality of financial information, foreign investment, indirect foreign investment.

Jel Classification Codes : M410;F230.

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA

ناصر بوصبع ، نور الدين زعبيط (2024)، أثر جودة المعلومات المالية على قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر - دراسة عينة من المهنيين بالشركات الناشطة في ولاية سكيكدة، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد 12 (العدد 2)، الجزائر: جامعة 20 اوت 1955 - سكيكدة، ص ص 208 - 227.

1. مقدمة.

يعد تمويل الاستثمارات والتنمية من أهم ميزات الاقتصاديات الحديثة، حيث تسعى هذه الأخيرة لتوفير احتياجات الشركات العاملة فيها، و من ثم تمويل مختلف المشاريع الاقتصادية في الدول. وقد تباينت طرق التمويل من دولة إلى أخرى، وذلك بحسب النظام الاقتصادي المتبع وللظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكل دولة. منها من اعتمد على تمويل على الدولة للنشاط الاقتصادي، وهناك من اعتمد على التمويل البنكي وهناك من اعتمد على أسواق رأس المال في تحقيق ذلك. ومما ميز الفترة الحديثة ، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية(1929-1933) توجه الكثير من الاقتصاديات ، خاصة في الدول ذات التوجه الليبرالي ، إلى التركيز على أسواق الأوراق المالية في توفير التمويل للشركات والاقتصاد. فنتج عنها بعض الأزمات المالية، كانت البداية فيها من الأسواق المالية الآسيوية، وتعد الأزمة المالية وإفلاس شركة (ENRON) لسنة 2001 أكثر تلك الأزمات تأثيرا وتأثيرا بالأسواق المالية الدولية، وعلى عملية الاستثمار من خلال تلك الأسواق. حيث أعلنت مجموعة من الشركات إفلاسها بسبب تحيز محاسبيها اتجاه الإدارة وأعدوا تقارير وقوائم مالية مغايرة لما هو عليه واقع تلك الشركات، فكانت المعلومات التي تحتويها تلك التقارير والقوائم المالية مضللة، تسببت في خسارة المستثمرين وخروجهم من الشركات، مما أدى إلى إفلاس تلك الشركات وخروجها من الأسواق المالية ما أثر سلبا على هذه الأخيرة. ولكون المحاسبة لغة الأعمال، يعتمد عليها في توصيل المعلومات المحاسبة والمالية لمستخدميها، بصورة صادقة، تمكنهم من الاعتماد عليها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية ، فقد سعت المنظمات المهنية إلى الضغط على صناع القرار، خاصة على مستويات بورصات الأوراق المالية العالمية الكبرى من أجل فرض تلك الشروط على الشركات الناشطة في الأسواق المحلية والدولية .

كان الهدف من وراء هذه الشروط تحقيق الرقابة والمصادقية في المعلومات المالية، لاتخاذ قرارات صائبة من قبل المستثمرين. وأمام ذلك، فقد كانت للمعلومات المالية أثر كبير في توجيه الاستثمارات في أسواق الأوراق المالية، باعتماد المستثمرين عليها. و ما هنا يمكن طرح التساؤل التالي :

هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لجودة المعلومات المالية على قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر عند مستوى المعنوية 0,05؟

التساؤلات الفرعية :

- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوفر المعلومات المالية على خصائص تجعلها ذات جودة عند مستوى المعنوية 0,05؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأهمية الاستثمار الأجنبي غير المباشر في تمويل الشركات المحلية الناشطة عند مستوى المعنوية 0,05؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام المستثمر الأجنبي غير المباشر للمعلومة المالية التي توفرها القوائم المالية في تحديد قراره الاستثماري عند مستوى المعنوية 0,05؟

فرضيات الدراسة:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتوفر المعلومات المالية، المتحصل عليها من القوائم المالية، على خصائص تجعل منها معلومات جيدة.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لأهمية الاستثمار الأجنبي غير المباشر في تمويل الشركات المحلية الناشطة.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستخدام المستثمر الأجنبي غير المباشر للمعلومات المالية التي تتضمنها القوائم والتقارير المالية عند اتخاذ قراره الاستثماري.

هدف الدراسة: إن الهدف من هذه الدراسة هو إبراز أثر المعلومة المالية، التي تعتبر من أهم مخرجات النظام المحاسبي، والقوائم والتقارير المالية التي تقدمها الشركات، في توجيه قرار المستثمر الأجنبي غير المباشر عند قيامه بالاستثمار في الأسواق المالية خارج دولته من خلال معرفة أثر المعلومة التي تتصف بمواصفات الجودة على القرار الاستثماري بصفة عامة ، وعلى قرار الاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، وذلك في البيئة المحاسبية الجزائرية . وكذا معرفة مدى اعتماد المستثمر الأجنبي غير المباشر على المعلومة المالية التي تتصف بالجودة عند اتخاذ قراراته الاستثمارية ومدى أهمية الاستثمار الأجنبي غير المباشر في تمويل الشركات المحلية الناشطة في الاقتصاد الجزائري.

أهمية الدراسة: تظهر أهمية الدراسة في:

- التعرف على مفهومي جودة المعلومات المالية والاستثمار الأجنبي غير المباشر؛
- التعرف على أهمية جودة المعلومات المالية عند اتخاذ القرار الاستثماري، خاصة المتعلق بالاستثمار في سوق الأوراق المالية؛
- إبراز دور المعلومات المالية في عملية اتخاذ القرار الاستثماري من طرف المستثمر الأجنبي غير المباشر.

منهج الدراسة: اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي من خلال وصف ظاهرة البحث المتمثلة في العلاقة النظرية بين جودة المعلومة المالية وقرار الاستثمار المتخذ من طرف المستثمر الأجنبي غير المباشر عند قيامه بالعملية لاستثمارية في سوق الأوراق المالية لدولة أخرى غير دولته.

كما اعتمدنا على المنهج التحليلي في تحليل نتائج الاستبيان، معتمدين في ذلك على مخرجات البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS. ثم تفسير تلك النتائج المتوصل إليها مستخدمين مختلف الأساليب والطرق الإحصائية التي تمكننا من تفسير تلك المعطيات، للوصول إلى نتائج الدراسة.

2. الإطار النظري لأثر جودة المعلومات المالية على الاستثمار الأجنبي غير المباشر

إن التطرق لتأثير جودة المعلومات المالية على قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر، يقودنا أولاً للتعرض للإطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة، ثم تحديد العلاقة النظرية بينهما، حسب ما تناولته المؤلفات و الدراسات السابقة.

1.2. جودة المعلومة المالية : تعتبر المعلومة المالية وسيلة اتصال بين الشركة ومستخدمي المعلومات، فنظراً لأهمية المعلومة المالية بالنسبة للشركة ولمستخدميها على حد سواء، كان لابد من معرفة ماهية جودتها وكيفية قياس تلك الجودة.

1.1.2. مفهوم جودة المعلومات المالية:

هناك عدة تعاريف للمعلومات المالية من بينها نذكر :

- هي مختلف المعلومات الكمية وغير الكمية، التي مصدرها القوائم المالية. تهدف إلى وصف وتفصيل الأحداث الاقتصادية في المؤسسة وتحديد وضعيتها المالية، لترشيد قرارات مستخدميها (دشاش، 2010، صفحة 17). فهي مخرجات نظام المعلومات المحاسبي، تنتج بعد معالجة مجموعة من البيانات المحاسبية والمالية، تعبر عن الحقائق والأحداث الاقتصادية المساعدة في اتخاذ القرارات الرشيدة (تغليسة و وهابي، 2018، صفحة 7). و تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفير هذه المعلومات اللازمة للتخطيط والتوجيه والرقابة (بوعبيدة، 2021، صفحة 121).

أما جودة المعلومة المالية فقد عرفت على أنها:

- تعني جودة المعلومات المالية مصداقية المعلومات التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية، وما تحققه من منفعة للمستخدمين. ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل، و تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها. ولا يعتمد مستوى جودة المعلومات المالية على الخصائص الذاتية للمعلومات فقط، بل يتعداها إلى خصائص تتعلق بمتخذي القرارات ومستخدمي المعلومات (هباش و مناع، 2018، صفحة 631).
- هي درجة المعلومات التي تمثل الواقع، وتتحدد بقدرتها على تحفيز متخذي القرارات لاتخاذها بفاعلية. وتتحدد هذه الجودة من خلال: فائدة المعلومات، درجة الرضا عنها، وقلة الأخطاء والتحيز (حمداوي، 2021، صفحة 26).

مما سبق، يقصد بجودة المعلومات المالية: مصداقية المعلومات التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية، وما تحققه من منفعة لمستخدميها عند اتخاذ القرارات لتكون أكثر فاعلية. تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية. وتتحدد هذه الجودة من خلال ثلاثة عناصر أساسية : الفائدة المرتقبة منها، درجة الرضا عنها وقلة الأخطاء والتحيز لهذه المعلومات عند اتخاذ القرارات.

2.1.2. مواصفات جودة المعلومات المالية: نذكرها فيما يلي:

- أ. **الموثوقية (الدقة):** أي الخلو من الخطأ المادي، والبعد عن التحيز، والتمثيل بصدق لما تقصد تمثيله أو ما يتوقع منها على نحو معقول، مما يمكن مستخدميها من الاعتماد عليها (براهمة و بوراس، 2021، صفحة 1015). أي بأن تكون دقيقة، ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها (الجعرات، 2008، صفحة 52). و هي تتطلب ثلاث مواصفات داعمة متمثلة في:
 - **قابلية التحقق:** أي إذا قام أشخاص مؤهلون بفحص نفس البيانات فإنهم يتوصلون إلى نتائج متطابقة؛
 - **التمثيل الصادق:** أن تكون المعلومة مفيدة ونافعة وتعبر بصدق عن جوهر الأحداث الاقتصادية. (IASB, 2018, p. 26)؛
 - **الحياذ:** أي خلو المعلومات من التحيز في اختيارها أو عرضها، مع القدرة على إجراء فرق في قرارات المستخدمين (وعد الله معن و محمد جميل، 2022، صفحة 1370). و ألا تفضي إلى بيانات مغرصة ونتائج معدة سلفا (القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008، 2009، صفحة 87).

- ب. **الملاءمة:** ويقصد بها: "أن تكون المعلومات المالية المعروضة على صلة بالقرار الذي سيتم اتخاذه، وبالتالي تأثيرها عليه من خلال تقييم مستخدميها للأحداث الماضية، الحالية والمستقبلية، واتخاذ القرارات بناءً على ذلك. وعندما تفقد قدرة التأثير على القرارات لا تكون المعلومات ملائمة" (الجعرات، 2008، صفحة 51). فملاءمة المعلومة المالية هو قدرتها على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستفيدون، حتى لو اختار بعض المستخدمين عدم الاستفادة منها. فهي تساعد مستخدميها في تأييد أو تصحيح توقعاتهم المستقبلية عند إعداد تنبؤاتهم وتقديراتهم لنتائج الأحداث، وتعمل على تقديم تغذية عكسية (IASB, 2018, p. 25). فهي خاصية ترتبط بالاستخدام الخاص للمعلومات، فإذا فقدت هذه الخاصية في المعلومات المالية عند اتخاذ قرار المعين، فإنها لن تكون مفيدة حتى لو توافرت باقي الخصائص الأخرى (الدهراوي، 2006، صفحة 38). وتتممها الخاصيتين التاليتين:
 - **التوقيت المناسب:** أي تكون المعلومات متاحة لصانعي القرارات في وقت الحاجة إليها، قبل أن تفقد قيمتها وقدرتها في التأثير على القرارات. فكلما كانت المعلومات قديمة كلما كانت قيمتها أقل (IASB, 2018, p. 30)؛
 - **القيمة التنبؤية:** تظهر جودة المعلومة عندما يمكنها التأثير في القرارات الاقتصادية، من خلال مساعدة مستخدميها على تقدير الأحداث أو تأكيدها أو تصويبها. وتزيد فائدتها وجودتها كلما تميزت بالقدرة على مساعدة متخذ القرار الاستثماري في تحقيق تنبؤاته وتقليل مخاطر اتخاذ قراره (وعد الله معن و محمد جميل، 2022، صفحة 1368).

3.1.2. معايير قياس جودة المعلومات المالية: يمكن تحديدها فيما يلي: (أحمد لطفي، 2008، الصفحات 18-20)

- أ. **الدقة كمقياس لجودة المعلومات:** يسعى معدوا القوائم المالية إلى زيادة دقة المعلومات بين الفترات الزمنية، بالانتقال بدقة المعلومات من الماضي إلى الحاضر ثم للمستقبل. فكلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها، ومن ثم قيمتها التعبيرية عن الحقائق التاريخية والتوقعات المستقبلية؛
- ب. **المنفعة:** وتظهر من خلال عنصرين أساسيين هما: حصة المعلومات المالية وسهولة استخدامها؛
- ت. **الفاعلية:** تستخدم المعلومات المالية في تحقيقها للأهداف المسطرة من قبل المؤسسة باستخدامها عند اتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- ث. **القدرة التنبؤية:** أي مدى استعمال المعلومات المالية الماضية أو الحاضرة في التنبؤ بالنتائج المستقبلية. كما يمكن اعتمادها في التخطيط واتخاذ القرار، و بالتالي فجودة المعلومات ستؤدي إلى تخفيض حالة عدم التأكد؛
- ج. **الكفاءة:** ويقصد بها حسن استخدام الموارد التي تملكها المؤسسة لتحقيق أكبر منافع، وهذا يتوفر من خلال جودة المعلومات المقدمة عن الامكانيات والموارد المتاحة للمؤسسة.

2.2. الاستثمار الأجنبي غير المباشر: أدى الاحتياج لتمويل الاقتصاد وكذا تطور حركة رؤوس المال دوليا، إلى ظهور أنظمة تمويل جديدة من بينها الاستثمارات الأجنبية. هذه الأخيرة اتخذت عدة أشكال منها الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

2.2.1. تعريف الاستثمار الأجنبي غير المباشر: الاستثمار الأجنبي غير المباشر أو الاستثمار الأجنبي في الأوراق المالية أو ما يطلق عليه بالاستثمار المحفطي، من بين أنواع الاستثمارات المالية التي تتعلق غالبا بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية خارج دولة الإقامة. وقد أعطيت له العديد من التعاريف، نذكر منها:

- عرفته منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة (UNCTAD) بأنه: تلك المشاركة في توظيفات استثمارية خارجية، من دون أن يكون للمستثمر الحق في إدارة موجودات الشركة المستثمر فيها، أو الرقابة والسيطرة على إدارة المشروع. حيث تكون الدوافع الرئيسية للمستثمرين هنا هو الحصول على الأرباح من خلال الاستفادة من فروقات الأسعار، وكذلك تقليل المخاطرة من تنوع المحافظ الاستثمارية (عشاوي، 2018، صفحة 64).

- "هو توظيف رؤوس الأموال أو الادخارات المتاحة في اقتصاد ما، أو المتاحة من قبل الأشخاص والمشروعات في هذا الاقتصاد، في أنشطة اقتصادية أجنبية، يكون المستثمر مالكا لكل أو جزء من مشروع الاستثمار، وفي بعض أنواع الاستثمارات لا يتحكم المستثمر الأجنبي جزئيا أو كليا في إدارة المشروع وتنظيمه، ويسعى المستثمر إلى تحقيق الربح بوصفه نتيجة لنشاطه الاستثماري" (عبد العال ن.، 2016، صفحة 198).

- يتعلق الاستثمار الأجنبي غير المباشر بقيام المستثمر بالتعامل في أنواع مختلفة من الأوراق المالية، سواء كانت حقوق ملكية (أسهم) أو حقوق دين (السندات). من خلال قيام المستثمر بنفسه بالعملية الاستثمارية، بالتعامل من خلال بيوت السمسرة، أو بالتعامل بالوساطة من خلال مؤسسات مالية متخصصة مثل صناديق الاستثمار، عن طريق شراء الأدوات المالية التي تصدرها الشركات المدرجة. (بلعابد و بن يامين، 2023، صفحة 272)

من التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف للاستثمار الأجنبي غير المباشر (المحفطي) على أنه: تلك الاستثمارات المالية التي يقوم بها شخص أو مجموعة أشخاص أجنب، أو شركة غير مقيمة، في أسواق الأوراق المالية في دولة أخرى، من خلال الشراء المباشر أو عن طريق صناديق الاستثمار للأوراق المالية المطروحة في تلك الأسواق، سواء كانت أوراق ملكية (أسهم) أو أدوات دين (سندات)، بغرض تحقيق الربح أو المضاربة، إلا أن ذلك لا يمنح المستثمر الأجنبي حق المشاركة في إدارة أو الرقابة على الشركة المضيفة التي استثمر فيها.

2.2.2. أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر: يتم الاستثمار الأجنبي غير المباشر من خلال الأشكال التالية:

أ. الاستثمار في سوق الأوراق المالية: ومن بين أهم أشكاله نجد:

✓ شراء أو بيع الأجانب للأوراق المالية من البورصة مباشرة، بشرط ألا تتعدى مساهمة المستثمر في الشركة نسبة 10 %، فإذا تجاوز هذه النسبة يصير استثمارا أجنبيا مباشرا، يتيح للمستثمر الأجنبي السيطرة على الشركة (عبد العال ع.، 2013، صفحة 81).

✓ صناديق الاستثمار: وهي مؤسسات الوساطة المالية، تقوم بتجميع الأموال من عدد من الأفراد بشراء أسهم (حصص ملكية أو وثائق الاستثمار)، ثم توظيفها في شراء أسهم وسندات الشركات المختلفة، سواء كانت محليا أو أجنبيا. تتميز بكونها بمنح المستثمر فرصة التنوع في أسهم دولية بتكلفة ودرجة مخاطرة منخفضة (موسى، الزرقان، الحداد، و الدويكات، 2016، صفحة 191).

✓ الإصدارات الدولية للأوراق المالية وتسجيلها في الأسواق العالمية، مما يسمح بتداولها في دول كثيرة، وتضم: (عشاوي، 2018، الصفحات 67-68)

- شهادات الإيداع الدولية التي تصدرها البنوك والمؤسسات الوطنية، وتمثل حقا على أسهم مؤسسة أجنبية مودعة لدى البنك، ويتم تداولها في بورصة أو عدة بورصات أجنبية؛

— السندات الأجنبية التي تصدرها شركة أو حكومة أجنبية في سوق المال لدولة أخرى، تباع من خلال أحد بنوك الاستثمار في الدولة المضيفة، ويتم تداولها في سوق المال بالدولة المضيفة.

ب. الاستثمارات من خلال الشركات متعددة الجنسيات: من بين التصنيفات لهذا النوع نجد التصنيف على أساس استثمارات الشركات

المتعددة الجنسيات، والتي تنطلق منها للوصول إلى الاستثمارات المباشرة، وتنقسم إلى: (عامر، 2013، صفحة 248)

✓ الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في مجال الإنتاج: وتضم: التراخيص، اتفاقيات المشروعات أو عمليات تسليم المفتاح، عقود الإدارة وعقود التصنيع، عقود و امتياز الإنتاج الدولي من الباطن.

✓ الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في مجال التصدير والتجارة (البيع والتسويق): وتضم: تراخيص استخدام العلامات التجارية والخبرات التسويقية والإدارية، الوكلاء أو عقود اتفاقيات الوكالة، الموزعون والمعارض الدولية.

3.2.2. أهمية الاستثمار الأجنبي غير المباشر: للاستثمار الأجنبي غير المباشر عدة منافع، من بينها نذكر:

أ. الأهمية المالية: حيث يساهم هذا النوع من الاستثمار في تطوير الأسواق المالية المحلية من خلال:

✓ زيادة السيولة النقدية للأوراق المالية المحلية: حيث يوفر هذا النوع من الاستثمارات إمكانية استبدال المحافظ الاستثمارية بسهولة أكبر وبتكلفة أقل، مما يقلل من مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية. هذا ما يشجع على المزيد من الادخار ومن ثم الاستثمار، مما يساعد على استقطاب الاستثمار في الأسواق المالية، وإعادة توجيهها نحو الاستثمارات في السوق المالي الأولي أو الثانوي (محمد و أحمد، 2013، صفحة 106)؛

✓ زيادة كفاءة سوق الأوراق المالية المحلية، وهذا بقيام الشركات الأجنبية التي تملك تكنولوجيا مالية متقدمة بالاستثمار في الأسواق المالية المحلية، مما يؤثر إيجاباً على حركية الاستثمار تجاهها، وزيادة المعرفة بها ومن ثم تشجيع الاستثمار الأجنبي بكل أشكاله (حركاتي و شنافه، 2021، صفحة 560).

ب. الأهمية الاقتصادية: ويمكن ملاحظة أهميتها من خلال مايلي:

✓ توفير مصادر لتمويل الاقتصاد: يمكن أن يعود الاستثمار الأجنبي غير المباشر بالنفع على القطاع الحقيقي المستثمر فيه، من خلال توفير مصادر التمويل، فتكون هذه الاستثمارات مكتملة للادخارات المحلية، مما يؤدي إلى تحسين معدلات الاستثمار بتوفير النقد الأجنبي في البلدان النامية المستقطبة لتلك الاستثمارات الأجنبية (عبد الحكيم، 2015، صفحة 130) ؛

✓ العمل على تمويل الشركات المحلية في السوق الأولية، وهذا من خلال المشاركة في الملكية (عند شراء الأسهم)، أو من خلال عملية الإقراض لتمويل الشركات (عند شراء السندات) (حسين و كاظم، 2012، صفحة 106)؛

✓ مساهمة توجيه الاستثمارات الأجنبية إلى أسواق الأوراق المالية المحلية في زيادة حركة رؤوس الأموال إلى البلدان المضيفة، فيزيد بذلك الطلب على العملة المحلية التي تتجه إليها العملات الأخرى، مما يرفع من سعرها في الأسواق مقابل العملات الأخرى التي زاد عرضها في السوق المحلية وانخفضت أسعارها (طاهر محمد و حسن أحمد، 2013، صفحة 107)؛

✓ زيادة تدفق الأموال من المستثمرين الأجانب في سوق الأوراق المالية للدول المضيفة، والتي يمكن استخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية في تلك الدول، مما يعود بالنفع على المؤسسات الناشطة في الاقتصاد الحقيقي، و من ثم على الاقتصاد الوطني. فيمكنها زيادة حجم الادخار المحلي و تقليل فجوة العملات الأجنبية، وتسهيل الواردات من السلع الاستثمارية اللازمة، ومن ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي (عيساوي، 2016، صفحة 06).

ت. الأهمية المحاسبية: وتظهر من خلال:

- ✓ رفع مستوى الإفصاح المحاسبي: يساعد تدفق الاستثمار الأجنبي غير المباشر في الأسواق المحلية على تطوير القواعد المحاسبية المستخدمة في الدول المضيفة. فمن أجل تقييم أداء الشركات المدرجة في البورصة، وحسب متطلبات لجنة (COSOB)، فإن عملية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية للأدوات المالية تعد أمراً ضرورياً لكل شركة تريد دخول سوق الأوراق المالية، بالاعتماد على مبادئ الإفصاح وفق المعايير المحاسبية الدولية ومعايير إعداد التقارير المالية (IAS/IFRS) (حسين و كاظم، 2012، صفحة 107) ؛
- ✓ تحسين المعلومة المالية والمحاسبية: من أجل تحقيق الانضباط والخبرة في أسواق رأس المال المحلية، خاصة تلك التي تتميز بالعمق والانتساع، فإن المستثمرين تكون لديهم الحوافز لتخصيص الموارد في البحث عن فرص الاستثمار الجديدة والانفاق عليها، والتنافس على التمويل اللازم. مما يستدعي تحسين المعلومة المالية والمحاسبية، وتحقيق أفضل وأكمل للإفصاح المحاسبي، مما يزيد من شفافية المعلومات المفصح عنها. وهذا يعد من أهم المشاكل التي تعاني منها أسواق رأس المال في الدول النامية (عبد الحكيم، 2015، صفحة 131).

4.2.2. أنواع قرارات الاستثمار الأجنبي غير المباشر: يواجه المستثمر في مجال الأوراق المالية، الأجنبي منهم والمحلي، ثلاثة أنواع من القرارات الاستثمارية هي (برقوق ، كافي، محمود، و كافي، 2016، الصفحات 28-29):

- أ- **قرار الشراء:** يتمثل هذا القرار في حيازة أصل مالي. ويتخذ المستثمر عندما يشعر بأن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة، تزيد عن القيمة السوقية الحالية للأداة الاستثمارية محل التداول. فيتولد لديه الرغبة والحافز لديه لاتخاذ قرار شراء تلك الأداة سعياً لتحقيق مكاسب رأسمالية مستقبلاً.
- ب- **قرار عدم التداول:** يحجم المستثمر عن تداول (شراء أو بيع) أصل مالي معين عندما تكون قيمته السوقية الحالية تساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة، و من ثم لا ينتظر عوائد استثماره.
- ج- **قرار البيع:** يحدث ذلك عندما تكون قيمته السوقية أكبر من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة، بعد توازن السوق. فيرى المستثمر بأن هناك فرصة مواتية لتحقيق أرباح من وراء عملية البيع. ثم ينتظر الوضعيات الجديدة التي تفرزها قوى العرض والطلب في السوق المالية لصنع قرار جديد.

3.2. تأثير جودة المعلومات المالية على قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

يهدف المستثمر الأجنبي عند قيامه بأعمال الاستثمار في سوق الأوراق المالية إلى تحقيق عوائد من المخاطرة التي يقوم بها، لذلك فهو يحتاج إلى معلومات مالية تفيد في اتخاذ قراره، سواء قرار البيع، الشراء، التداول أو الاحتفاظ. كما أن القوائم المالية، بما تتضمنه من معلومات مالية ملائمة ودقيقة، تشكل محور اهتمام المستثمرين. فهي تعد مصدراً رئيسياً للمعلومات المالية اللازمة، وأداة يسترشدون بها في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، مما يحسن من قدرتهم على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب. حيث يفترض أن تقدم القوائم المالية للشركات المدرجة في البورصات معلومات مالية ملائمة وموثوقة، تؤدي إلى تحسين وتوجيه وتشجيع قطاع النشاط المدرج، ورفع كفاءة الشركات الناشطة فيه وجعلها محل ثقة وجاذبية للاستثمارات المحلية والأجنبية. فالشركات المدرجة في البورصة تحاول توفير تقارير و قوائم مالية تحتوي معلومات محاسبية ومالية تساعد فئة المستثمرين من اتخاذ قرارات صائبة، أو على الأقل أقل مخاطرة.

1.3.2. أهمية الخصائص النوعية لجودة المعلومة المالية في ترشيد قرار الاستثمار في الأوراق المالية: حيث أنه (بن سيد أحمد، 2021، الصفحات 57-58):

- ✓ تساهم خاصية ملائمة المعلومات المالية في تخفيض درجة المخاطرة عند اتخاذ القرار، وهذا لأن توفير المعلومات المالية الملائمة في الوقت المناسب يعزز من القدرة التنبؤية للمعلومة المالية بالأرباح المستقبلية، مما يفيد المستثمر في اتخاذ القرارات بناء على الاستراتيجيات الممكنة؛
- ✓ تساعد خاصية موثوقية المعلومة المالية في اتخاذ قرارات رشيدة، تمتاز بالدقة والموضوعية ومتاحة لجميع المستثمرين، من دون تحيز لجهة على حساب أخرى، مما يساعد في اتخاذ القرارات الاستثمارية؛
- ✓ يمكن لخاصية قابلية المعلومة المالية للمقارنة أن تساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، وهذا بعد مقارنة أداء الشركات المدرجة خلال عدة فترات، أو مقارنة أداء الشركات المدرجة فيما بينها؛
- ✓ يساهم الالتزام بمبدأ الثبات في عملية القياس أيضا في اتخاذ القرارات الرشيدة حول الاستثمار في أوراق الشركة المدرجة من عدمه، كون هذه الخاصية تزيد من جودة المعلومات المالية من خلال دعم خاصيتي المصدقية والقابلية للمقارنة؛
- ✓ تساهم خاصية الموضوعية والحياد في تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية للشركات المعدة لتلك المعلومات، بالإفصاح المحاسبي الجيد ذو أهمية كبيرة للأطراف المهتمة بالشركة، خاصة فئة المستثمرين، فهم يعتمدون على ما يوفره الإفصاح المحاسبي لكل ما يحتاجه متخذ القرار في صنع قرارات ملائمة، من خلال المعلومات المقدمة، بناء على قاعدة معلوماتية موضوعية، بعيدة عن كل تحيز لأي فئة على أخرى.

2.3.2. أهمية جودة المعلومات المالية في تحفيز وتوجيه قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

يحاول المستثمر في الأوراق المالية، سواء المحلي أو الأجنبي، الاستعانة والاستفادة من المعلومات التي توفرها القوائم المالية للشركات المدرجة في البورصة في تحديد قراره الاستثماري. حيث تزيد قوة القرار الاستثماري، سواء قرار الشراء أو البيع أو التداول أو الاحتفاظ بالأسهم، تبعاً لجودة المعلومات المالية المتوفرة لدى المستثمر الأجنبي في الأوراق المالية، فيكون بذلك القرار المتخذ أكثر فاعلية وفعالية. فالمستثمر الأجنبي في هذا النوع من الاستثمارات يحاول الاستفادة من المعلومات المالية المتوفرة عن الشركات المدرجة في الأسواق المحلية، وفقاً لما تقتضيه متطلبات الإفصاح في الأسواق المالية الدولية.

توفر المعلومات المالية في الوقت المناسب يساعد المستثمر الأجنبي غير المباشر في تحديد استراتيجيته، فيستعين بها في تقليل المخاطرة المترتبة عن استثماره في الأوراق المالية للشركات المدرجة في تلك الأسواق. كما تحقق ملائمة وجودة المعلومة المالية في وقت الحاجة إليها للمستثمر الأجنبي خاصية تقليل التكاليف المرتبطة بالاستثمار، كما يساعده معالجة المعلومة المالية على تكوين توقعات أكثر دقة. فكلما زادت درجة الاعتماد على المعلومات المالية، كلما زادت ثقة المستثمرين وصناع السياسات فيما يتخذون من قرارات. وإذا ما قدر أن أحد المستثمرين اعتبر تلك المعلومات غير كافية أو لا يمكن الاعتماد عليها، فإن القرار المحتمل هو الأحجام عن الاستثمار (سعيد و أوكيل، 2021، صفحة 471).

تساعد توفر المعلومات المالية بمواصفات الجودة على إفادة مستخدمي المعلومات المالية والمحاسبية، خاصة المستثمرين الحاليين والمرتقبين وكذا الدائنين والمقرضين، في تحديد درجة عدم التأكد للتدفقات النقدية المتوقعة من الفوائد والأرباح، وكذا توقيت تلك التوقعات. هذه الأخيرة تتأثر بقدرة الشركة على خلق نقدية كافية لمواجهة الأزمات الممكن حدوثها عند توزيع الأرباح أو الفوائد أو تسديد أقساط القروض عند استحقاقها، كما تساعد أيضا في تحسين توقعات المستثمرين الحاليين والمستقبليين بالمقدرة المالية للشركة، مما ينعكس على أسعار أسهم الشركة في السوق المالي (نشوان، 2020، الصفحات 117-118). هذا الأخير يقوم بتجميع المدخرات المختلفة وتقديمها لأصحاب المشروعات الاقتصادية (المستثمرون) كوسيلة لتمويل المشروعات الجديدة أو التوسع في المشاريع القائمة. حيث يجب أن يعكس سوق رأس

المال أسعار التوازن لأسهم رأس المال، وهي الأسعار التي تجعل عائد هذه الأسهم يتناسب مع درجة المخاطرة الخاصة بها، ويتوقف ذلك على عاملين أساسيين:

- مدى توافر المعلومات وتمائلها لجميع المستثمرين في السوق؛

- مدى فهم وتفسير المستثمرين واستيعابهم لتلك المعلومات.

يؤدي الإفصاح المحاسبي دورا هاما في أسواق الأوراق المالية، وهذا من خلال تحسين الآلية الخاصة بالسوق، من حيث تحديد الأسعار المناسبة للسهم أو تحقيق التوازن بين درجة المخاطرة والعائد الذي تحققه هذه الأسهم. فالإفصاح المحاسبي يؤدي إلى تخفيض درجة عدم التأكد فيما يتعلق بالاستثمار وإقبال المدخرين على تقديم أموالهم للمستثمرين وبالتالي كبر حجم سوق رأس المال متمثلا في عدد الأسهم المعروضة للشراء والبيع، وكذا في زيادة حجم التعامل في هذه الأسهم (الدهراوي، 2006، صفحة 10).

فمستخدموا المعلومة المالية في سوق الأوراق المالية يركزون على المعلومة المالية عند اتخاذ قرار الشراء أو البيع للأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة. وتتحدد درجة ثقتهم بتلك المعلومات تبعا لنوعيتها، كميتها، تكلفتها وتوقيت الحصول عليها. ولكون هذه المعلومات المالية ذات قيمة تنبؤية، توفر لمستخدميها القدرة على توقع العائد من الاستثمار في الأوراق المالية للشركات المصدرة، مما يساهم في كفاءة قراراتهم، وتختلف هذه الأخيرة تبعا لخبرة مستخدميها (ديون و حجاج، 2011).

كما أن لاعتماد المعايير المحاسبية الدولية أو معايير الإبلاغ المالية الدولية (IAS/IFRS) أثر على نوعية وجودة المعلومات، ومن ثم على جودة وملاءمة القرار الاستثماري المتخذ من طرف المستثمر بشأن الاستثمار من عدمه، أوفي المفاضلة بين مجموع الاستثمارات المتاحة أمام المستثمر. فالاعتماد على هذه المعايير المحاسبية الدولية يساهم في إعداد قوائم مالية ذات جودة عالية وقابلة للمقارنة وذات ميزة تفسيرية، تساعد على اتخاذ قرارات رشيدة (شبوطي و علي عباس، 2018، صفحة 224).

3. الدراسة الميدانية:

سنتطرق للدراسة الميدانية من خلال دراسة آراء عينة من المهنيين المحاسبين والماليين العاملين بالمؤسسات الاقتصادية بولاية سكيكدة، من خلال تصميم استبيان وتوزيعه على عينة الدراسة، وهذا بغرض الحصول على إجابات للإشكالية المطروحة واختبار فرضيات الدراسة.

1.3. دراسة وتحليل عينة وأداة الدراسة: من أجل تحليل بيانات ومعلومات الدراسة واستنتاج النتائج، قمنا بإتباع المنهج الوصفي والتحليلي وذلك لملاءمتها لعملية جمع وتحليل البيانات والنتائج المتوصل إليها في هذه الدراسة.

1.1.3. مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في مستخدمي القوائم المالية لأغراض الاستثمار الاجنبي غير مباشر في مجموعة من الشركات العاملة ولاية سكيكدة، وقد تمثلت عينة الدراسة في 50 فردا، قمنا بتوزيع استمارات ورقية عليهم، شملت الموظفين في قسم المحاسبة بعدة مؤسسات اقتصادية و بنوك تجارية أجنبية ومحلية. وفيما يلي ملخص لذلك:

جدول رقم(01): العينة المستهدفة في الدراسة ودرجة الاستجابة الفعلية.

البيان	التكرار	النسبة
الاستبانات الموزعة	50	100%
الاستبانات المسترجعة	45	90%
الاستبانات الصالحة للدراسة	42	84%
الاستبانات غير الصالحة للدراسة	08	16%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات المتعلقة بتوزيع الاستبانة.

2.1.3. أداة الدراسة: اعتمدنا في هذه الدراسة على الاستبيان كأداة لجمع البيانات الولية لأغراض دراسة أثر جودة المعلومة المالية في تحديد قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر، ثم قمنا بتحليل إجابات أفراد العينة واستخلاص النتائج منها للوصول إلى أهداف البحث. وقد تم تقسيم هذا الاستبيان إلى قسمين رئيسيين: القسم الأول يحتوي على الخصائص العامة لعينة الدراسة، ويتكون من 06 فقرات ضمت المتغيرات التالية: الجنس، العمر، المستوى التعليمي، التخصص العلمي، الوظيفة والأقدمية. أما القسم الثاني فقد خصص لمناقشة أثر المعلومات المالية على قرارات الاستثمار الأجنبي غير المباشر، وتم تقسيمه إلى ثلاث محاور أساسية: المحور الأول تناولنا فيه جودة المعلومات المالية ويضم إثنا عشر (12) سؤالاً، المحور الثاني يتعلق بقرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر ويضم إحدى عشر (11) سؤالاً، أما المحور الثالث والأخير فقد كان يتعلق بأهمية جودة المعلومات المالية في قرارات الاستثمار الأجنبي غير المباشر ويضم عشر (10) سؤالاً.

وقد تم الاعتماد على مقياس ليكارت الخماسي لقياس متغيرات الدراسة، و تم إعطاء الأوزان كما هو في الجدول:

جدول رقم (02): مقياس ليكارت الخماسي

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	2	3	4	5

أ. برامج وأساليب تحليل نتائج الدراسة: للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار صحة الفرضيات تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي، حيث تم ترميز وإدخال المعطيات إلى الحاسوب باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS V/22 ، وقد تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية وهي:

✓ **مقاييس النزعة المركزية:** اعتمدنا في تحليل النتائج التي وفرتها لنا مخرجات البرنامج الإحصائي على:

- **المتوسط الحسابي:** لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض درجة الموافقة على كل عبارة من عبارات الدراسة، وترتيبها حسب متوسطها، بالإضافة إلى استعماله في جداول التحليل واختبار t-test.

- **المدى:** يستخدم لتحديد طول خلايا مقياس ليكارت الخماسي المستخدم في الاستبانة حيث تم حساب المدى من أكبر وأصغر قيمة لدرجات مقياس ليكارت (5-1=4)، تم تقسيمه على درجات المقياس للحصول على طول الفئة والذي بلغ (5/4=0,8). وهكذا أصبح طول الفئات كالتالي:

جدول رقم(03): المدى وفقاً لمقياس التنبئ أو الأهمية

المتوسط الحسابي	[1,8 – 1]	[2,6 – 1,8]	[3,4 – 2,6]	[4,2 – 3,4]	[5 – 4,2]
درجة التقييم	ضعيفة جداً	ضعيفة	متوسطة	مرتفعة	مرتفعة جداً

المصدر: من إعداد الباحثين.

✓ **الأساليب الإحصائية الوصفية المستخدمة:** اعتمدنا في تحليل مخرجات الاستبيان بعض المقاييس الإحصائية والتي تمثلت في:

- **مقاييس الإحصاء الوصفي:** لدراسة اتجاهات إجابات أفراد عينة الدراسة حول متغيرات الدراسة تم الاعتماد على التكرارات والنسب المئوية.

- **الانحراف المعياري:** استخدمناه لمعرفة مدى تشتت إجابات أفراد المجتمع وترتيبها ، لكل عبارة من عبارات ولكل محور من المحاور الرئيسية والفرعية لمتغيرات الدراسة، عن متوسطها الحسابي.

- **معامل ألفا كرونباخ:** استخدمناه لاختبار صدق وثبات أسئلة الاستبيان المستخدمة في جمع البيانات. فكلما كان هذا المعامل أقرب من العدد واحد كانت درجة الثبات عالية.

✓ **معامل الارتباط بيرسون:** للتأكد من صدق الاتساق الداخلي للاستبيان، وإيجاد معامل الارتباط بين كل عبارة والبعد الذي تنتمي إليه، إضافة إلى معرفة مدى وجود علاقة بين محاور الدراسة.

2.2.3. تحليل مخرجات الدراسة الاستبائية:

أ. **تحليل محور البيانات الشخصية:** سنستعرض نتائج الخصائص الشخصية لأفراد عينة البحث.

جدول رقم (04): توزيع عينة الدراسة وخصائصها

الخاصية		التكرار	النسبة	الخاصية		التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	24	57,1%	التخصص العلمي	محاسبة	9	21,4%
		أنثى	18		42,9%	مالية	11
	اقتصاد					10	23,8%
	تسيير					6	14,3%
	أخرى	6	14,3%				
المجموع		42	100%	المجموع		42	100%
الفئة العمرية	من 21 الى 30	7	16,67%	الوظيفة	إطار مالي	14	33,3%
	من 31 الى 40 سنة	23	54,76%		إطار مسير	7	16,7%
	من 41 الى 50 سنة	11	26,19%		إطار محاسبي	3	7,1%
	أكثر من 50 سنة	1	2,38%		أخرى	18	42,9%
المجموع		42	100%	المجموع		42	100%
المستوى التعليمي	ثانوي	4	9,5%	الأقدمية	أقل من 5 سنوات	8	19,0%
	معهد تكوين	5	11,9%		من 5 الى 10 سنوات	13	31,0%
	جامعي	22	52,4%		من 11 الى 15 سنة	12	28,6%
	شهادات عليا	11	26,2%		أكثر من 15 سنة	9	21,4%
المجموع		42	100%	المجموع		42	100%

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

تعتبر صفة الذكور هي النسبة الغالبة في عينة الدراسة، حيث بلغت نسبتها 57,1 %، فيما بلغت نسبة الإناث 42,9 % . كما أن الفئة العمرية الغالبة والأكثر تجاوبا مع الاستبيان هي الفئة من 31 الى 40 سنة، حيث بلغت نسبتها 54,8 %، تليها الفئة أقل من 41 الى 50 سنة بنسبة 26,2 %، ثم تليها الفئة من 21 الى 30 سنة بنسبة 16,7 %، وفي الأخير تأتي الفئة أكثر من 50 سنة وذلك بنسبة 2,4 %.

كما نلاحظ أن 52,4 % من أفراد العينة متحصلين على شهادات جامعية، تليها نسبة 26,2 % من العينة متحصلين على شهادات عليا، ثم الأفراد ذوي مستوى معهد تكوين بنسبة 11,9 %، حيث تساهم هذه الخاصية (تنوع التكوين) يعطي أهمية أكبر للدراسة من خلال الفهم العميق للعينة لعبارات الاستبيان، ومن ثم المساهمة الفعالة في الاستجابة وهذا ما يساعد في الوصول إلى نتائج أفضل باعتماد أجوبتهم . أما من حيث التخصص المدروس، فنجد أن حاملي تخصص مالية قد بلغ نسبة 26,2 % من أفراد العينة، يليها تخصص اقتصاد بنسبة 23,8 % من الأفراد ثم تخصص محاسبة بنسبة 21,4 % من أفراد العينة، وفي الأخير تأتي نسبة 14,3 % من الأفراد ذوو تخصص تسيير أو تخصصات

آخر. وقد شكل أفراد العينة المستجوبة ضمن وظيفة إطار مالي وإطار محاسبي مجتمعة نسبة 40,4 % (33,3% في وظيفة إطار مالي و7,1% ضمن وظيفة إطار محاسبي) وهي الفئة التي يمكنها أن تفيدينا في الإجابة على أسئلتنا، خاصة أنها متعلقة بالجانب المالي والمحاسبي. وتبقى أكبر نسبة هي الموظفون في وظائف أخرى غير الإطار المالي أو الإطار المحاسبي أو الإطار المسير، هذه الأخيرة التي بلغت نسبتها 16,7%. وما أفادنا أيضا في اعتماد نتائج الاستبيان هو أقدمية أغلب أفراد الفئة المستجوبة، حيث بلغت نسبة 31% من لديهم أقدمية بالمؤسسة من 5 إلى 10 سنوات، تليها نسبة 28,6% من الأفراد الذين لديهم أقدمية من 11 إلى 15 سنة، ثم نسبة 21,4% من الأفراد الذين لديهم أقدمية أكثر من 15 سنة، أما الفئة التي لديها خبرة أقل من 5 سنوات فقد بلغت نسبتها 19 %، وهذا أيضا يساهم في إعطاء قيمة لإجابات أفراد عينة الدراسة، وذلك من خلال فهمهم لحتوى اسئلة الاستبيان، ومن ثم الإجابة عليها بشكل أفضل يفيدنا في الوصول إلى نتائج معبرة عند تحليل الاستبيان.

ب. قياس ثبات وصدق أداة الدراسة

- **قياس ثبات أداة الدراسة:** للتأكد من صدقها الاستبانة، استخدمنا معامل ألفا كرونباخ، والذي يشير إلى نسبة الحصول على نفس البيانات إذا أعيدت الدراسة بنفس أداة القياس وعلى نفس الأفراد في الظروف نفسها، والجدول التالي يوضح تلك المعاملات:

جدول رقم(05): معامل ألفا كرونباخ للمحاور وللاستبيان.

المحاور	عدد العبارات	معامل الثبات ألفا كرونباخ	الصدق
جودة المعلومات المالية	12	0,628	0,792
قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر	11	0,788	0,887
أثر جودة المعلومات المالية على قرارات الاستثمار الأجنبي غير المباشر	11	0,669	0,818
المجموع	34	0,845	0,919

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يمكن اعتماد معامل ألفا كرونباخ لتحديد صدق الاتساق الداخلي لعبارات الاستبيان، حيث يمكن استخدام العبارة التالية: الصدق = الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ (بوخروبة و دواح ، 2018، صفحة 340).

من خلال الجدول السابق، تشير النتائج إلى أن قيمة معامل ألفا كرونباخ للاستبيان ككل هي مرتفعة، حيث بلغت قيمة 0,845، وهي قيمة دالة على ثبات أداة الاستبيان لقياس أثر جودة المعلومات المالية على الاستثمار الأجنبي غير المباشر. كما أن قيمة ألفا كرونباخ لمختلف المحاور كانت أيضا مرتفعة، حيث نجدها تتراوح بين 0,628 و 0,788 بالنسبة للمحاور، مما يدل على ثبات أداة الاستبيان.

- **قياس صدق أداة الدراسة:** يقصد بصدق أداة الدراسة أن تقيس الأداة ما أعدت لقياسه، وللتأكد من صدق محتوى الاستبانة قمنا باستخدام طريقتين لذلك: الصدق الظاهري وصدق الاتساق الداخلي.

✓ **الصدق الظاهري (صدق آراء المحكمين):** لقد تطلب ذلك الاستعانة بمجموعة من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، قصد إبداء آرائهم في مدى ملاءمة وسلامة العبارات لقياس ما وضعت لأجله. قد قدمت لنا بعض الملاحظات ، تم أخذها بعين الاعتبار من أجل إعداد الاستبانة في شكلها النهائي.

✓ **صدق الاتساق الداخلي:** وهنا قمنا بحساب صدق الاتساق الداخلي لكل عبارة والبعد الذي تنتمي إليه من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون، ثم تحليل قيم المعامل وربطها بصدق الاتساق الداخلي للعبارات في كل محور، كما استعنا بالجدول التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ الذي تم حسابه سابقا في الجدول 05، والذي يمكن الاعتماد عليه في إثبات صدق الاتساق الداخلي لمختلف العبارات. والجدول الموالية (06، 07، 08) توضح ذلك:

الجدول رقم(06): قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات جودة المعلومات المالية

أثر جودة المعلومات المالية على قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر - دراسة عينة من المهنيين بالشركات الناشطة في ولاية سكيكدة - ص، ص 208 - 227

الرقم	العبارات	معامل الارتباط بيرسون	مستوي الدلالة
01	تختلف المعلومات المالية باختلاف طبيعة نشاط المؤسسة.	**0,489	0,000
02	يمكن لجميع المستثمرين فهم مضمون المعلومات المالية.	**0,830	0,000
03	تعتبر سهولة استخدام المعلومات المالية مؤشر لجودتها .	**0,528	0,000
04	المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية تعبر بصدق عن العمليات المالية التي حدثت.	**0,347	0,000
05	المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية يجب أن تتصف بالملائمة.	**0,469	0,000
06	يجب أن تتوفر المعلومات المالية عند الطلب و في الوقت المناسب.	**0,412	0,000
07	لكي تكون المعلومات المالية المتضمنة في القوائم المالية ذات جودة يجب أن تتميز بالحياد والبعد عن التحيز .	**0,635	0,000
08	تتصف المعلومات المالية المتضمنة في القوائم المالية بالثبات (استخدام نفس الأساليب والطرق المحاسبية).	**0,583	0,000
09	تعتبر دقة وصحة المعلومات المالية مؤشرا لجودتها.	**0,477	0,000
10	يؤدي ارتفاع تكلفة الحصول على المعلومات المالية إلى تقليل استعمالها.	**0,442	0,000
11	تمكنكم جودة المعلومات المالية من مقارنة أداء شركتكم مع الشركات الأخرى .	**0,525	0,000
12	تمكنكم جودة المعلومات المالية من مقارنة أداء شركتكم مع فترات متفرقة	**0,570	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

تراوحت قيم معامل الارتباط لفقرات "جودة المعلومة المالية" ما بين 0,347 و 0,830 وهي موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0,01، وبالتالي فإن العبارات صادقة لما وضعت لقياسه. وبالعودة للجدول السابق رقم 05 نلاحظ أن الجدر التريبي لمعامل ألفا كرونباخ مرتفع، حيث بلغت قيمته 0,792، وهذا ما يزيد من دلالة صدق الاتساق الداخلي للعبارات في هذا المحور.

جدول رقم (07): قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر

الرقم	العبارات	معامل الارتباط بيرسون	مستوي الدلالة
01	تعتبر القرارات الاستثمارية في المؤسسة من أهم القرارات التي تتخذها الإدارة.	**0,614	0,000
02	تتخذ القرارات الاستثمارية بهدف الربحية بناء على معدل العائد المتوقع.	**0,438	0,000
03	تعمل المؤسسة من خلال اتخاذ قرارات استثمارية على التوفيق الأمثل بين احتياجاتها ومصادرها المالية لتحقيق أهدافها.	**0,643	0,000
04	تعتمد القرارات الاستثمارية على عاملي العائد والمخاطرة من خلال المعلومات التي توفرها القوائم المالية.	**0,638	0,000
05	تسعى المؤسسة من خلال اتخاذها قرارات استثمارية إلى تقليل مخاطر رأس المال.	**0,475	0,000
06	الاستثمار الأجنبي غير مباشر مصدر مهم لتمويل المؤسسة .	**0,514	0,000

07	يساهم الاستثمار الأجنبي غير مباشر في زيادة السيولة .	**0,596	0,000
08	يساهم الاستثمار الأجنبي غير مباشر في تطوير المؤسسة .	**0,572	0,000
09	يساهم الاستثمار الأجنبي غير مباشر في زيادة حجم تداول الأوراق المالية .	**0,731	0,000
10	يحتاج اتخاذ القرار بالاستثمار الأجنبي غير المباشر خبرة عالية من المستثمر .	**0,565	0,000
11	يحتاج اتخاذ القرار بالاستثمار الأجنبي غير المباشر سوق مالية نشطة من المستثمر .	**0,593	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

عبارات "قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر" صادقة لما وضعت لقياسه، وذلك لأن قيم معامل الارتباط تراوحت ما بين 0,438 و 0,643 وهي موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01. كما أنه ومن خلال الجدول رقم 05 نلاحظ أن الجدر التربيعي لمعامل ألفا كرونباخ بلغ القيمة 0,887، وهي قيمة مرتفعة، وتزيد من التأكيد على صدق الاتساق الداخلي للعبارات في هذا المحور .

الجدول رقم(08): قياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات أثر جودة المعلومات المالية على قرارات الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

الرقم	العبارات	معامل الارتباط بيرسون	مستوي الدلالة
01	تساهم المعلومات المالية في الرفع من فعالية القرارات الاستثمارية.	**0,443	0,000
02	تساعد المعلومات المالية في اتخاذ قرارات استثمارية دقيقة .	**0,956	0,000
03	توفر المعلومات المالية الملائمة في الوقت المناسب من أساسيات اتخاذ القرار الاستثماري.	**0,538	0,000
04	المعلومات المالية لوحدها كافية لاتخاذ قرارات الاستثماري الأجنبي غير المباشر .	**0,567	0,000
05	تساعد المعلومات المالية المستثمرين في تكوين محافظ الاوراق المالية للحصول على أعلى معدل من العائد مع درجة معينة من المخاطرة .	**0,515	0,000
06	تخفض المعلومات المالية الجيدة من درجة المخاطرة عند اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر .	**0,593	0,000
07	يمكن الاعتماد على القدرة التنبؤية للمعلومات المالية للاختيار والمفاضلة بين البدائل عند اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر.	**0,589	0,000
08	عدم توفر المعلومات المالية في الوقت المناسب يعتبر عائقا أمام اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر.	**0,552	0,000
09	المعلومات المالية الموثوقة تساهم في اتخاذ قرار استثماري سليم .	**0,524	0,000
10	يوفر الاعتماد على المعلومة المالية للمستثمر وقت أقل عند اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر.	**0,793	0,000
11	يساعد توفر المعلومات المالية للشركة المدرجة في البورصة على اتخاذ قرار من المستثمر الأجنبي غير المباشر.	**0,628	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

من خلال الجدول أعلاه، يتضح أن قيم معامل الارتباط لفقرات أثر جودة المعلومات المالية على قرارات الاستثمار الأجنبي غير المباشر تراوحت ما بين 0,443 و 0,956 وهي موجبة ودالة إحصائيا عند مستوى دلالة 0.01، وبالتالي فإن العبارات صادقة لما وضعت لقياسه.

أثر جودة المعلومات المالية على قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر - دراسة عينة من المهنيين بالشركات الناشطة في ولاية سكيكدة - ص، ص 208 - 227 -

وبالاعتماد على النتائج المتوفرة في الجدول السابق رقم 05 المتعلق بمعامل ألفا كرونباخ، نلاحظ أن الجدر التريبيعي لهذا المعامل ألفا مرتفع حيث بلغت قيمته: 0,818، وهذا ما يزيد من دلالة صدق الاتساق الداخلي للعبارات في المحور .

4. تحليل ومناقشة النتائج.

1.4. مناقشة النتائج واختبار الفرضيات: سنتطرق في هذا الجزء إلى تحليل اتجاهات أفراد العينة حول محاور الاستبيان، واختبار فرضيات الدراسة.

1.1.4. تحليل اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول محاور الاستبيان: سيتم تحليل اتجاهات أفراد عينة الدراسة حول محاور الاستبيان. أ. المحور الأول: جودة المعلومات المالية: يمكن تلخيص عبارات جودة المعلومات المالية في الجدول التالي:

جدول رقم (09): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات جودة المعلومات المالية

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
الإجمالي	جودة المعلومات المالية	3,99	0,332	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يبين الجدول أعلاه استجابات أفراد العينة على فقرات **جودة المعلومات المالية**، حيث جاءت بمتوسط حسابي إجمالي قدره 3,99 وهو ينتمي إلى الفئة الرابعة على مقياس ليكرت الخماسي وهي درجة موافقة مرتفعة، وانحراف معياري 0,332، وهي دالة إحصائية. ب. المحور الثاني: قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر: يمكن تلخيص عبارات قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر في:

جدول رقم (10): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
الإجمالي	قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر	3,82	0,465	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يبين الجدول أعلاه استجابات أفراد العينة على فقرات **قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر**، حيث جاءت بمتوسط حسابي إجمالي 3,82 وهي في الفئة الرابعة والتي توافقها على مقياس ليكرت الخماسي درجة موافقة مرتفعة وانحراف معياري 0,465، وهي أيضا دالة إحصائية.

ت. المحور الثالث: أثر جودة المعلومات المالية على قرارات الاستثمار الأجنبي غير المباشر

يمكن تلخيص عبارات أثر جودة المعلومات المالية على قرارات الاستثمار الأجنبي غير المباشر فيما يلي:

جدول رقم (11): الوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارات أثر جودة المعلومات المالية على قرارات الاستثمار الأجنبي غير المباشر

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
الإجمالي	أثر جودة المعلومات المالية على قرارات الاستثمار الأجنبي غير المباشر	3,82	0,404	مرتفعة

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يبين الجدول أعلاه استجابات أفراد العينة على فقرات **أثر جودة المعلومات المالية على قرارات الاستثمار الأجنبي غير المباشر**، حيث جاءت بمتوسط حسابي إجمالي 3,82 وهو ينتمي إلى الفئة الرابعة التي توافقها على مقياس ليكرت الخماسي درجة موافقة مرتفعة وانحراف معياري 0,404، وهي دالة إحصائية.

4.2. اختبار الفرضيات:

1.2.4. الفرضية الفرعية الأولى:

- الفرضية العدمية: تتوفر المعلومات المالية على خصائص تزيد من جودتها.

- الفرضية البديلة: لا تتوفر المعلومات المالية على خصائص تزيد من جودتها.

جدول رقم(12): اختبار t ومستوى المعنوية لقياس درجة توفر المعلومات المالية على خصائص تزيد من جودتها

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t- test المحسوبة	قيمة t- test الجدولية	مستوى المعنوية
الفرضية الأولى	3,99	0,332	19,273	3,53	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يوضح الجدول رقم (12) درجة توفر المعلومات على خصائص تزيد من جودتها حيث أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي يساوي 3,99 وهو ينتمي إلى الفئة الرابعة الموافقة لدرجة مرتفعة، وأن الانحراف المعياري قدر بـ: 0,332. كما أن قيمة t- test المحسوبة 19,273 بمستوى معنوية 0,000 وهي أقل من 0,05، ومنه نقبل الفرضية العدمية والتي تنص على أنه: تتوفر المعلومات المالية على خصائص تزيد من جودتها.

2.2.4. الفرضية الفرعية الثانية:

- الفرضية العدمية: الاستثمار الأجنبي غير مباشر مفيد في تمويل المؤسسات الاقتصادية.

- الفرضية البديلة: الاستثمار الأجنبي غير مباشر غير مفيد في تمويل المؤسسات الاقتصادية.

جدول رقم(13): اختبار t- test ومستوى المعنوية لقياس: الاستثمار الاجنبي غير المباشر مفيد في تمويل المؤسسات الاقتصادية.

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t- test المحسوبة	قيمة t- test الجدولية	مستوى المعنوية
الفرضية الثانية	3,82	0,465	11,548	3,53	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يوضح الجدول رقم (13) الاستثمار الأجنبي غير المباشر مفيد في تمويل المؤسسات الاقتصادية. حيث أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي يساوي 3,82 والانحراف المعياري 0,465، كما يبين الجدول أن قيمة t- test المحسوبة 11,548 بمستوى معنوية 0,000 وهي أقل من 0,05، ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أنه: الاستثمار الأجنبي غير المباشر مفيد في تمويل المؤسسات الاقتصادية.

3.2.4. الفرضية الفرعية الثالثة:

- الفرضية العدمية: يعتمد قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر بشكل أساسي على المعلومات المالية المتحصل عليها.

- الفرضية البديلة: لا يعتمد قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر بشكل أساسي على المعلومات المالية المتحصل عليها.

جدول رقم(14): اختبار t- test ومستوى المعنوية لقياس مدى اعتماد قرار الاستثمار الاجنبي غير المباشر بشكل أساسي على المعلومات المالية المتحصل عليها.

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t- test المحسوبة	قيمة t- test الجدولية	مستوى المعنوية
الفرضية الثالثة	3,82	0,404	13,248	3,53	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يوضح الجدول رقم (14) اعتماد قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر بشكل أساسي على المعلومات المالية المتحصل عليها، حيث أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي يساوي 3,82 والانحراف المعياري 0,404، كما يبين الجدول أن قيمة t- test المحسوبة 13,248 بمستوى معنوية 0,000 وهي أقل من 0,05، ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أنه: يعتمد قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر بشكل أساسي على المعلومات المالية المتحصل عليها.

4.2.4. اختبار الفرضية الرئيسية:

- الفرضية العدمية: تؤثر جودة المعلومات المالية بشكل رئيسي وفعال على قرارات الاستثمار الأجنبي غير المباشر.
 - الفرضية البديلة: لا تؤثر جودة المعلومات المالية بشكل رئيسي وفعال على قرارات الاستثمار الأجنبي غير المباشر.
- جدول رقم (15): اختبار t ومستوى المعنوية لقياس أثر جودة المعلومات المالية بشكل رئيسي وفعال على قرارات الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t- test المحسوبة	قيمة t- test الجدولية	مستوى المعنوية
الفرضية الرئيسية	3,88	0,325	17,545	3,53	0,000

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات البرنامج الإحصائي spss.

يوضح الجدول رقم (15) أثر جودة المعلومات المالية بشكل رئيسي وفعال على قرارات الاستثمار الأجنبي غير المباشر. حيث أظهرت النتائج أن المتوسط الحسابي يساوي 3,88 والانحراف المعياري 0,325، كما يبين الجدول أن قيمة t- test المحسوبة 17,545 بمستوى معنوية 0,000 وهي أقل من 0,05، ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص على أنه: تؤثر جودة المعلومات المالية بشكل رئيسي وفعال على قرارات الاستثمار الأجنبي غير المباشر.

5. الخاتمة.

إذن، فالاستثمار الأجنبي غير المباشر هو أحد أنواع الاستثمارات الحديثة، تحاول بعض الدول الاعتماد عليه لتمويل اقتصادياتها، من خلال فتح أسواق المال للمستثمرين الأجانب لتحقيق ذلك. إلا أنه يتوفر على عدة مخاطر، كما أن له عدة مزايا. لذلك فقد حاولت الدول ضبط تعامل الشركات والأفراد في تلك الأسواق، بما يحمي مصالح كل الأطراف، خاصة بعض ظهور الأزمات المتعلقة أو المتسبب فيها هذا النوع من الاستثمارات. ففرضت الدول من خلال المنظمات المهنية المهتمة بالمحاسبة والتدقيق أو هيئات توظيف الأموال بالأسواق المالية، على الشركات المدرجة ضوابط و شروط الدخول والخروج من تلك الأسواق، منها شروط مالية و محاسبية، خاصة بعد تعالي نداءات الهيئات المهنية وأصحاب المصالح في كبريات الشركات من أجل ضبط تعاملات تلك الشركات، كان منها فرض اعتماد المعايير المحاسبية الدولية أو المعايير المقبولة عموما لدخول تلك الأسواق، وذلك من أجل إعداد قوائم مالية بجودة عالية، تتميز بخصائص نوعية تفيد مستخدميها عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، هذه القوائم تمكن من استخراج معلومات مالية أو محاسبية. هذه الأخيرة، و لكي تكون مفيدة في اتخاذ القرارات الصائبة، يجب أن تتصف بمواصفات الجودة والقدرة على توجيه القرارات الاستثمارية. حيث تساهم المعلومة المالية الجيدة بشكل مباشر في تنشيط وتوجيه السوق المالي بصفة عامة، وعلى قرارات المستثمرين في الأوراق المالية، سواء أفرادا أو شركات، بصفة خاصة. كما لها تأثير على أسعار الأوراق المالية وعلى عوائد تلك الأوراق، ومن ثم على حجم التداول وعلى حركية السوق المالي ونشاطها.

و من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى مجموعة من النتائج نذكرها فيما يلي:

- يعد الاستثمار الأجنبي غير المباشر من بين أنواع الاستثمارات المعتمدة في تمويل التنمية في الاقتصاديات الحديثة، حيث يعتبر بديلا لمصادر التمويل الكلاسيكية، خاصة في ظل الاقتصاديات التي تحولت من تمويل الدولة إلى التمويل عن طريق البنوك والأسواق المالية.
- كما أن لهذا النوع من الاستثمارات دور كبير في كفاءة أسواق الأوراق المالية وفي زيادة حجم التداول فيها، من خلال الزيادة في حجم تداول الأوراق المالية للشركات المدرجة؛

- الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية أساس العملية المحاسبية في أي اقتصاد، حيث تسعى كل الوحدات الاقتصادية، ومنها الشركات المدرجة في البورصة، إلى وصف نشاطها السنوي لكل مستخدم القوائم ومن ثم المعلومات المالية المفصّل عنها، خاصة في ظل ضغوط المنظمات المهنية المحاسبية الدولية من أجل إفصاح محاسبي أكثر شفافية ومصداقية، ولتجنب الاقتصاديات الأزمات المالية؛
- يؤثر محتوى المعلومات المالية في التقارير والقوائم المالية على قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر وهذا ما تم تأكيده عند اختبار الفرضية الرئيسية، حيث تساهم جودة المعلومات المالية في الرفع من فعالية القرارات الاستثمارية عموماً، وعلى قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر بشكل أخص؛
- تعتبر المعلومات المالية التي تصل إلى متخذي القرار الاستثماري في المؤسسات الاقتصادية محل الدراسة مفهومة وواضحة، حسب إجابات عينة الدراسة، و أن تلك المؤسسات تدرك لأهمية الاعتماد على المعلومات المالية الجيدة في اختيار البديل الاستثماري المناسب. كما أن المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير والقوائم المالية كافية لاتخاذ القرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر واختيار البديل الأفضل بين البدائل المتاحة أما المستثمر الأجنبي غير المباشر.

من خلال هذه الدراسة التي تناولت أثر جودة المعلومة المالية على قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر، بعد مناقشة نتائج اختبار الفرضيات، يمكننا وضع مجموعة من المقترحات والتوصيات:

- على المؤسسات والشركات الناشطة في الاقتصاد الجزائري، خاصة المدرجة في البورصة الجزائرية، الاهتمام أكثر بتوفير المعلومات المالية لمستخدميها، مع ضرورة التركيز على تحسينها للوصول للمعلومة الجيدة بالمواصفات التي نص الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي؛
- ضرورة توفير مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي غير المباشر، بما يحقق تمويلاً للشركات الراغبة في فتح رأس مالها و بما يحمي الاقتصاد من مخاطره.

المراجع والاحالات.

1. الغالي بوخروبة، و بلقاسم دواح . (جوان، 2018). مساهمة حوكمة المؤسسات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية والإفصاح المحاسبي: حالة شركات التأمين. *مجلة اقتصاديات المال والأعمال*، 02(02)، 331-347.
2. القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008. القرار المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها. *القرار المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها*. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الجزائر.
3. أمين السيد أحمد لطفي. (2008). *إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية*. الاسكندرية - مصر، مصر: دار الثقافة.
4. إياد طاهر محمد، و صلاح حسن أحمد. (2013). الاستثمار الأجنبي غير المباشر وانعكاسه على تداول الأسهم العادية: دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، عدد خاص بمؤتمر الكلية (خاص)، 99-126.
5. جمال الدين برقوق ، مصطفى كافي، ميريام محمود، و يوسف كافي. (2016). *إدارة الاستثمار*. عمان - الأردن، الأردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.
6. حكيم شبوطي، و ابراهيم علي عباس. (مارس، 2018). مدى أهمية محتوى القوائم المالية للمستثمرين في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية. *مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية (الثالث)*، 214 - 227.

- أثر جودة المعلومات المالية على قرار الاستثمار الأجنبي غير المباشر - دراسة عينة من المهنيين بالشركات الناشطة في ولاية سكيكدة - ص، ص 208 - 227 -
7. حنان خالد حنش عيساوي. (2016). دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في تنشيط البورصة: سوق العراق وسوق عمان أمودجا. *أطروحة دكتوراه*. العراق، القادسية - العراق: جامعة القادسية للعلوم الاقتصادية.
 8. خالد جمال الجعارات. (2008). *معايير التقارير المالية الدولية 2007*. عمان - الأردن، دار لإثراء للنشر والتوزيع، الأردن: لإثراء للنشر والتوزيع.
 9. دشا، عبد القادر. (2010). أثر المعلومات المالية على ترشيد القرارات الاستثمارية. *أثر المعلومات المالية على ترشيد القرارات الاستثمارية (مؤتمر ماجستير)*، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة قاصدي مرباح.
 10. سامح عبد المطلب عامر. (2013). *إدارة الأعمال الدولية*. القاهرة - مصر، القاهرة - مصر: مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع.
 11. شيري نوري موسى، صالح طاهر الزرقان، وسيم محمد الحداد، ومهند فايز الدويكات. (2016). *إدارة الاستثمار*. عمان - الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
 12. طلعت هشام عبد الحكيم. (ديسمبر، 2015). الاستثمار الأجنبي غير المباشر وأثره في مؤشرات التداول - دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية. *مجلة التراث* (20)، 127 - 144.
 13. عبد القادر دبون، ومحمد الهاشمي حجاج. (29 و 30 نوفمبر، 2011). أهمية العلوم المالية والحاسبية وأثرها على كفاءة بورصة الجزائر في ظل الإصلاح المحاسبي. *مداخل في ملتقى*. ورقلة - الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ورقلة - الجزائر: جامعة قاصدي مرباح - ورقلة.
 14. عبدالرزاق حمد حسين، و عامر عمران كاظم. (2012). قياس أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان النامية (الهند حالة دراسية). *مجلة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية*، 02 (01)، 102 - 119.
 15. عثمان بن سيد أحمد. (2021). مساهمة جودة المعلومات المالية في ترشيد قرارات المستثمرين على مستوى سوق الأوراق المالية - دراسة ميدانية لآراء عينة من المهنيين والأكاديميين في الجزائر. *مجلة الإصلاحات الاقتصادية والإندماج في الاقتصاد الدولي*، 15 (01)، 45 - 60.
 16. علا عادل عبد العال. (صيف - خريف، صيف - خريف 2013). دور الاستثمار الأجنبي غير المباشر في تنشيط البورصة المصرية. *مجلة بحوث اقتصادية عربية* (63 و 64)، 74 - 94.
 17. علي عيشاوي. (2018). محددات الحركة الدولية لرؤوس الأموال في ظل الأزمة المالية العالمية 2008. *أطروحة دكتوراه*، الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر.
 18. فارس، هباش، و ريمة مناع. (جوان، 2018). أثر المعلومات في اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق عمان المالي. *مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية* (09)، 626 - 646.
 19. فايزة بلعابد، و خالد بن يامين. (2023). *أنواع الاستثمارات*. الجزائر، الجزائر: دار المتنبى للطباعة والنشر.
 20. كمال الدين الدهراوي. (2006). *تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار*. الاسكندرية - مصر، مصر: المكتب الجامعي الحديث.
 21. كنزة، براهيم، و أحمد بوراس. (جوان، 2021). أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IAS/IFRS) على جودة المعلومات المالية: دراسة عينة من الكاديميين والمهنيين. *مجلة العلوم الانسانية*، 08 (02)، 1011 - 1026.
 22. ملين، تغليسة، و فاروق وهابي. (2018). أثر جودة المعلومات المالية على سياسة توزيع الأرباح في الشركات الجزائرية. *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية*، 03 (02)، 3 - 17.
 23. محمد بوعبيدة. (2021). دور المراجعة الخارجية في إضفاء المصداقية على المعلومات المالية في ظل المعايير الجزاءية للمراجعة. *أطروحة دكتوراه*، 2 - 395. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد بوقرة.

24. نبيل حركاتي، و جهرة شنافه. (2021). أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على مؤشر أداء بورصة عمان- دراسة تحليلية باستخدام نموذج ARDL للفترة 1996 - 2019. مجلة الدراسات الاقتصادية، 21(04)، 556-580.
25. نشأت علي عبد العال. (2016). الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي. الاسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.
26. نشوان، أسكندر محمود. (يونيو، 2020). دراسة واختبار العلاقة بين إعداد القوائم المالية وترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية: دراسة تطبيقية على الشركات الخدمائية العاملة في قطاع غزة، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الانسانية والاجتماعية، 17(1)، 107-151.
27. نصيرة سعيدي، و نسيم أوكيل. (2021). دور الإفصاح عن المعلومات في ترشيد قرار الاستثمار في سوق الأوراق المالية. المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، 04(01)، 461-483.
28. وعد الله المعاضدي وعد الله معن، و سنان زهير محمد جميل. (ديسمبر، 2022). تأثير العملات الرقمية على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية: دراسة تحليلية لآراء عينة من الأكاديميين في العراق. المجلة العربية للنشر العلمي، 05(50)، 1361-1380.
29. وثام ، حمداوي. (2021). جودة المعلومات المحاسبية بين معايير التقارير المالية الدولية والنظام المحاسبي. أطروحة دكتوراه. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة محمد خيضر -بسكرة.

المراجع باللغة الأجنبية:

30. IASB. (2018, march). conceptual framework for financial reporting. A03 - A97.